

المحاضرة السابعة: السياسة الاستعمارية الفرنسية في موريطانيا

مقدمة:

تحتل موريطانيا موقعا استراتيجيا في المنطقة المغاربية، وهي تمتد على مساحة واسعة، وتطل على واجهة بحرية مهمة، وتزخر بالثروات الطبيعية المتنوعة. وقد انتبه الأوروبيون إليها منذ حركة الكشوف الجغرافية في أواخر القرن الخامس عشر الميلادي، ومطلع القرن السادس عشر.

-بداية اهتمام فرنسا بموريطانيا:

لقد تنهت فرنسا إلى الأهمية التجارية لموريطانيا، فعقدت اتفاقيات مع قبائلها من أجل ممارسة النشاط التجاري دون أن تتعرض تجارتها للمخاطر، وكذا إبعاد المنافسة الأوروبية لا سيما الأنجليز، فعقدت اتفاقية مع ملك أوالو، نصت على دفعها مبالغ مالية مقابل السماح لتجارها بالتجارة في الأراضي لتابعة لمملكته في مطلع القرن التاسع عشر. وعقدت في 25 جويلية 1821 اتفاقية مع زعماء البراكنة نصت على نفس بنود الاتفاقية السابقة، ثم تلتها اتفاقية أخرى مع قبيلة التراززة سنة 1822. ثم أعقب هذه الاتفاقية اتفاقيات أخرى مع عدة قبائل مقابل توفير الحماية لتجارها. وقد دلت هذه الاتفاقيات على اهتمام فرنسا المبكر برعاية مصالحها في الأراضي الموريطانية. وتهدف إلى مهادنة القبائل الموريطانية حتى يتسنى لها ممارسة تجارة الصمغ التي كانت رائجة حينئذ.

وخلال القرن العشرين الميلادي كانت موريطانيا بالنسبة لفرنسا المكان الذي يمتاز بكل المعطيات الاستراتيجية والبلد الوحيد الذي بقي بدون احتلال أو حماية في غرب إفريقيا، لهذا أرادت الانفراد بها حتى يمكنها من خلالها السيطرة على المغرب الأقصى، وإنشاء إمبراطورية استعمارية متكاملة جغرافياً وإدارياً. وقد كان للأوضاع الداخلية من الصراعات والحروب القبلية التي عرفتها المنطقة في مطلع القرن التاسع عشر الميلادي دول في التعجيل بتحقيق هدف فرنسا بضم موريطانيا إلى مستعمراتها الإفريقية.

-دوافع الاحتلال الفرنسي لموريطانيا:

أ-الدوافع الداخلية:

لقد كانت موريطانيا تعرف وضعاً سياسياً واجتماعياً متأزماً ساعد فرنسا على احتلالها وهي:

-عدم وجود سلطة مركزية تضبط حدود البلاد الموريطانية.

-توزيع الإمارات في التراب البيضاني.

-توزيع حركة القبائل إلى منطقتين، الأولى الواقعة شرق الواد الأبيض، والتي لم تعرف الاستقرار الضروري للقيام بتنظيم سياسي، بسبب تجدد السكان فيها. والمنطقة الثانية، تضم منطقة القبلة وأدرار وتكانت، والتي تغيرت خريبتها السكانية من جراء الهجرات، وتوطدت فيها سلطة الإمارات حيث عرفت خلال القرن التاسع عشر صراعات قوية، وهذا ما أضعف قوتها وأدخلها في نزاعات داخلية مما سهل المهمة على فرنسا.

-عدم اتصال موريطانيا بالعالم الخارجي بشكل قوي، وهذا ما لم يسمح لها بالاستفادة من المتغيرات الخارجية.

ب-الدوافع الخارجية:

-محاولة انجلترا مد نفوذها إلى داخل موريطانيا عبر الاتفاقيات مع بعض القبائل لبناء المساكن والمستودعات التجارية، وهذا ما أثار حفيظة فرنسا، وظهرت خلافات بين الدولتين استمرت إلى غاية عام 1904م حيث عقدا اتفاق بينهما قضى بإطلاق يد فرنسا في المغرب العربي، مقابل سكوتها عن احتلال انجلترا لمصر.

-رغبة فرنسا في تأمين السنغال بالاستيلاء على موريطانيا، لأن المعاهدات التي عقدها مع بعض الأمراء المحليين خلال القرن التاسع عشر لم تمنع الموريطانيين من الهجوم على المراكز التجارية الفرنسية على طول نهر السنغال.

-الروح القومية التي ظهرت لدى الشعب الفرنسي بعد هزيمة فرنسا عام 1870م أمام الألمان وفقدانها الألزاس واللورين، والذي أثار مختلف الطبقات نحو إظهار أن فرنسا لازالت دولة قوية قادرة على التوسع وإكمال مهمتها الحضارية، إضافة لحاجة فرنسا إلى مواقع لرسو أسطولها الحربي وتزويده بالوقود.

-التنافس الاقتصادي بين مختلف الدول الأوروبية مع نهاية القرن التاسع عشر، وأوائل القرن العشرين الميلادي من أجل البحث عن أسواق جديدة خارج أوروبا.

عرف مطلع القرن العشرين بداية توسع الاستعمار الفرنسي، حيث اتفقت كل من فرنسا وإسبانيا سنة 1900م على أن تكون مناطق النفوذ الإسباني هي الصحراء الكبرى الغربية شمال الرأس الأبيض، وبموجب القرار الصادر في 1899/12/27، وبناءً على تقرير كوبولاني الذي قدمه بعد انتهائه من مهمته قررت فرنسا احتلال موريطانيا.

وقد كانت عملية الاحتلال على مرحلتين وهي:

1- مرحلة الإخضاع السلمي (1904-1900) (احتلال الترابزة والبراكنة). وكانت بداية هذه المرحلة باحتلال منطقة الترابزة المتاخمة للسنغال والتي كانت تعيش سلسلة من الأزمات الداخلية والمتمثلة في الصراع على السلطة، الذي اشتد عند تولي أحمد سالم ولد علي الحكم في الإمارة سنة 1901، وهي السنة التي تم فيها إرسال بعثة برئاسة الرائد دولابلان إلى الترابزة بغية تقصي حقائق القبائل فيها، وفي ديسمبر 1902م قدم الضابط الفرنسي كوبولاني إلى المنطقة والتقى بأحمد سالم الذي تنازل عن العرش للسلطات الفرنسية بالسنغال، وعقد اتفاقية في جانفي 1903م مع سيدي بن أحمد منافس أحمد سالم على السلطة، نصت هذه الاتفاقية على ما يلي:

-قبول أولاد أحمد بن دامان الواقع الفرنسي

-الامتثال للحكومة الفرنسية.

-عدم مقاومة الوجود الفرنسي.

وفي المقابل يحترم كوبولاني الدين الإسلامي والعادات والتقاليد المعمول بها، وقبول أولاد دامان إدارة شؤون القبيلة وفق التقاليد الأميرية. وهكذا تمّ وضع الترابزة بصفة نهائية تحت الإدارة المباشرة للسلطات الفرنسية.

وكانت بداية احتلال من البراكنة في مارس 1903م، وتمثلت الخطوة الأولى في تأسيس مركز للتموين والتزويد في "بوكي". وفي ديسمبر 1903م وصل الضابط كوبولاني المذكور أعلاه إلى "ألاك" واستقر بها، وقد واجه أمير البراكنة بمساعدة أمير تكانت الفرنسيين لمنعهم من دخول المنطقة، إلا أنه انهزم في العديد من المعارك، منها واقعة مركز ميث التي قادها الأمير بڭار ولد أسويد في 17 فبراير 1904م. في حين قامت فرنسا بتأسيس مركز الرقبة سنة 1904م وعينت ديري Derey مقيماً بألاك في ماي من نفس العام. وبذلك يكون النفوذ الفرنسي قد توطد في الناحية الجنوبية الغربية من موريطانيا، ليكون احتلال البراكنة تمهيداً لاحتلال تكانت وأدرار.

-مرحلة الإخضاع العسكري 1905-1909م (احتلال تكانت وأدرار)

بعد النتائج الجيدة التي حققها الضابط كوبولاني خلال تنفيذه للمرحلة الأولى من خطة احتلال موريطانيا، ونتيجة لجهوده حصل على تفويض من حكومته لقيادة بعثة إلى تكانت وأدرار ليكون إنجازها النهائي آخر خطوة تخضع فيها موريطانيا للحماية الفرنسية في الوقت الذي نزلت فيه بعض قبائل الترابزة والبراكنة التي لم تكن بعد قد خضعت للسيطرة الفرنسية إلى أدرار لتتضمن إلى القوى المعادية لفرنسا بقيادة إدوغيش. وبسبب تمرد الكثير من القبائل على سلطة إدوغيش، وتخاذل بعضها الآخر عن الجهاد ضد الفرنسيين أثناء حملة أحمد ولد سيد علي التي كانت تهدف إلى تحطيم مركز ألاك، وكذلك حدوث انشقاقات داخلية في صفوف القبائل، تدخل كوبولاني لإخضاع تكانت ونجح في إنشاء المركز المالي الذي سيكون نقطة انطلاقه إليها. وفي 08 أكتوبر 1904م أصدرت الحكومة الفرنسية مرسوم ينص على اعتبار موريطانيا منطقة مدنية والتخلي عن نظام الحماية فيها، وتعين كوبولاني مفوضاً عاماً للحكومة العامة والذي قام بتجهيز حملة عسكرية لاحتلال تكانت، وشجع كل من يخدمه بمنحه ميدالية عسكرية. وقد نجحت الحملة في القضاء على قوات إدوغيش وتفريقها، كما تمكنت من القضاء على أميرها بڭار في أبريل 1905م، إلا أنه لم يقدر لكوبولاني العيش طويلاً بعد موت بڭار حيث تعرض للاغتيال في 12 ماي 1905م على يد الموريطانيين. وبعد كوبولاني جاء القائد العسكري مونتاني (Montané) الذي عمل على تنظيم المنطقة والقضاء على الاضطرابات.

-الإخضاع الفرنسي للمجال الموريطاني:

كانت انطلاقة غورو Gourou في 25 أكتوبر 1907م من فرنسا نحو السنغال التي وصلها في ماي 1908م، ونظرا لعدم توازن القوى، فقد تمكنت فرنسا من التغلب على القبائل التي قاومت الاستعمار، وأعلنت موريطانيا تابعة لنفوذها سنة 1911، لكن الموريطانيين لم يستسلموا للأمر الواقع واستمتمت المقاومة المسلحة ثم السياسية حتى نالت موريطانيا استقلالها سنة 1960.

-السياسة الإدارية:

عملت إدارة الاحتلال الفرنسي على وضع الأسس التنظيمية الإدارية لموريطانيا كمستعمرة فرنسية لتمتكن من تسيير شؤونها، وتتحكم في إدارتها. وقد ارتبطت السياسة الفرنسية في مستعمراتها في إفريقيا الغربية بنظام الحكم المباشر الذي رأت بأنه مناسب لهذه المستعمرات، ولا ضرورة لوجود تنظيمات قبلية ومحلية، فبعد أن تلقت صعوبات في إدارة البلاد، وتعذر عليها السيطرة على تحركات القبائل فيها، أبقّت القيادة في يد العسكريين الفرنسيين المتواجدين في موريطانيا، وطبقاً لقانون إنشاء إفريقيا الغربية الذي اقترحه كوبولاني (Xavier Coppolani) سنة 1899م ضُمت موريتانيا في 08 أكتوبر 1904م إلى إفريقيا الغربية الفرنسية كإقليم مدني يرأسه مندوباً عاماً. وحسب مرسوم 26 ديسمبر 1905م قسمتها إلى خمس دوائر وهي: 1- دائرة الترارزة، وتضم منطقة الترارزة الشرقية والغربية.

2- دائرة البراكنة: وتشمل منطقة الرقبة والألك.

3- دائرة قورقول: وتضم المناطق الواقعة غرب دائرة البراكنة وشمال الرقبة.

4- دائرة تكانت.

5- لإقامة المستقلة لدائرة لقيديماغا الواقعة على الضفة اليسرى لنهر السنغال.

أما الجهاز الإداري الاستعماري في موريطانيا فكان يتكون من: أ- الإدارة المركزية: وتتكون من الوالي العام لإفريقيا الغربية الفرنسية، بحيث كانت تتم إدارة موريطانيا من داكار، ويقوم بالوساطة بين المستعمرة وحكومة الجمهورية الفرنسية.

ب- والي موريتانيا: وهو المفوض العام للحكومة العامة الذي يقيم بسان لويس، التي كانت عاصمة لها، وهو يتبع للوالي العام لإفريقيا الغربية، ويمارس نشاطه بمساعدة كاتب خاص، ومجلس لإدارة ومجلس مكلف بالقضايا الإدارية.

ج - صغار الإداريين: ويضم حكام الدوائر، ورؤساء المقاطعات والرؤساء العامون المحليون (الجهاز المحلي الأهلي المتكون من رئيس القبيلة ورئيس الفخذ).

وفي 04 ديسمبر 1920م أصدر رئيس الجمهورية الفرنسية مرسوم يقضي بتحويل موريطانيا من منطقة مدنية، إلى مستعمرة يكون فيها مندوب فرنسي خاضع للحاكم العام في إفريقيا الغربية الفرنسية التي أصبحت تضم (موريتانيا، السنغال، السودان الفرنسي (مالي)، النيجر، الداومي (البيين)، ساحل العاج (كوت ديفوار حالياً)، الفولتا العليا). وفي 20 أوت 1936م أصدرت المرسوم رقم (469) و(470) والذي بموجبه أعادت فرنسا تنظيم المؤسسات الإدارية بالنسبة للعرب والرحّل في موريطانيا، وتم تقسيمها إلى كانتونات (مناطق أو أقاليم) على رأس كل واحدة منها رئيس منتخب. وخلال الحرب العالمية الثانية ونظراً للأوضاع التي عرفتها فرنسا في هذه الفترة، أعادت النظر في سياستها مع مستعمرتها التابعة لها، ودعت إلى عقد مؤتمر برازا فيل بالكونغو في فبراير 1944م، والذي تقرر فيه تمثيل المستعمرات على نطاق أوسع في الجمعية الوطنية الفرنسية في المجالس المنتخبة، وظهرت فكرة إنشاء اتحاد فيدرالي لتدعيم وحدة فرنسا

الكبرى والتي تبلورت عقب هزيمتها في الهند الصينية 1954، وبناء على توصيات المؤتمر السابق أصدرت مرسوم في 27 أكتوبر 1946م ينص على إقامة الاتحاد الفيدرالي الفرنسي الذي يضم فرنسا ومستعمراتها، وبما أن موريطانيا واحدة من هذه المستعمرات فقد أصبحت إقليم سياسي لها برلمان خاص، يشرع لها القوانين وينفذها، وفي نفس الوقت تبقى تابعة لفرنسا عن طريق الوالي المنتدب الذي تعينه الحكومة الفرنسية ولها ولايات خاصة وبسقوط الجمهورية الفرنسية الرابعة في ماي 1958م ومجيء الجمهورية الخامسة برئاسة ديغول أقامت نظام الجماعة الفرنسية محل الاتحاد الفيدرالي الفرنسي، بحيث تقدم فرنسا المعونة الإدارية لأعضاء الجماعة التي كانت تتألف من ثلاث أجهزة وهي: المجلس التنفيذي، مجلس الشيوخ، ولجنة التحكيم.

في سنة 1960 نالت الكثير من البلدان الإفريقية استقلالها، نتيجة للظروف الدولية التي تغيرت وكانت في صالح تقرير الشعوب لمصيرها، وقد ساهم الضغط الدولي، وكذا الثورة الجزائرية التي أرهقت السياسة الفرنسيين كما أنهكت الاقتصاد الفرنسي، أعلنت فرنسا عن تخليها عن جل مستعمراتها في القارة الإفريقية وكانت موريطانيا من بين هذه البلدان لتدخل معركة البناء والتشييد والتخلص من آثار الاستعمار.